اقتصاد

هذه خطتنا للمستقبل

خميس: ما يعانيه المواطن من أزمة طاقة ومستلزماتها هو نوع جديد من الحصار الاقتصادي

المقداد: كل خطط إعادة الإعمار التي صنعت خارج سورية لا تعنينا لأننا لم نكن شركاء بها

غانم: قطاع النفط والغاز سيقدم إيرادات كبيرة كما في السابق بعد ٣ سنوات

| الوطن

البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب هو مشروع الدولة السورية للعام ٢٠٣٠، هذا ما أكده رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال اجتماع عقد أمس لمناقشة البرنامج، مبيناً أن المشروع عبارة عن وثيقة وطنية مهمة، وهي رسالة سياسية للعالم أجمع ولكل مواطن سوري صمد وقاوم خلال سنوات الحرب لمستقبل سورية ما بعد الحرب.

وبيّن خميس أن الاجتماع هو بداية لنتاج عمل قدم على مدى عام ونصف العام وأكثر، وسوف يستكمل هذا المشروع بعد تقديم الرؤى والمقترحات من الجميع ليكون برنامجاً وطنياً بامتياز، مؤكداً أن سورية ستخرج منتصرة بعد كل هذه التحديات التي بدأت بعناوين مزيفة ومارست فيها أقصى أشكال الدمار والخراب والحصار الاقتصادي، وما يعانيه المواطن اليوم من أزمة الطاقة ومستلزماتها وغيرها هو نوع جديد من الحصار الاقتصادي، مؤكداً أن سورية تعرف ماذا تريد اليوم وغداً وفي المستقبل بكل مكونات عملها السياسية والاقتصادية رغم كل المؤامرات.

وخلال الاجتماع، قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً حول محاور المشروع ومراحل إنجازه والإطار التنفيذي الذي يتكون من ١٢ برنامجاً متعلقاً بالبناء المؤسسي وإعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية وإدارة الموارد الطبيعية وتنمية دور المجتمع الأهلي وتطوير البحث العلمي والرعاية الصحية.

ومن ثم تركز النقاش حول أهمية تحديد الموارد المالية اللازمة لإنجاز البرنامج، إذ أوضح رئيس الحكومة أنها تشمل الموارد الذاتية والتشاركية بين القطاعين العام والخاص والإقراض المتاح من المصارف السورية والاستثمار الداخلي والخارجي، وأوصت المداخلات بضرورة اعتماد بيانات واقعية وتحديد هوية واضحة للاقتصاد السوري باعتبارها أساس الخطط والبرامج المستقبلية، والربط بين مراحل الإنجاز وفق مسارات مستمرة، والتركيز على محور التنمية البشرية وإنجاز خطة اللامركزية، ودور الوحدات الإدارية في عملية التنمية، إذ أوضح خميس أن الحكومة بدأت خطة لتدريب وتأهيل كوادر الوحدات الإدارية، مبيناً أن البرنامج انطلق من الواقع الحالي للقطاعات كافة واستغرقت عملية التوصيف نحو ٨ أشهر.

كما تركزت المداخلات حول ضرورة وضع أولويات تنفيذ البرنامج التي تحقق جدوى اقتصادية ومعالجة النواحي السلبية في بنية الاقتصاد كالتهرب الضريبي ووضع خريطة تطويرية «جغرافياً ومكانياً» للإطار التنفيذي مع ضرورة مشاركة المواطنين واطلاعهم على تفاصيل البرنامج.

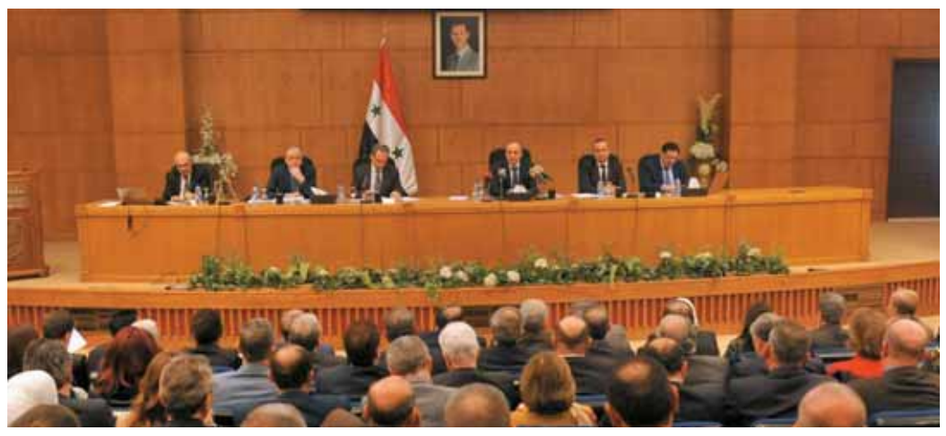

وتم الطلب من الجامعات والاتحادات ومجلس التعليم العالي تنظيم ورشات عمل تخصصية بمشاركة الخبراء في البحوث السكانية ووزارة الشؤون الاجتماعية لبحث الموضوعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والبنى التحتية والخدمات، بهدف الوصول إلى مخرجات تكون قابلة للتنفيذ تغني عمل البرنامج.

وشدد خميس على أن مشروع «البرنامج التنموي لسورية ما بعد الحرب» دليل على قوة الدولة السورية التي لم تمنعها ظروف الحرب ومفرزاتها وتداعياتها عن تأمين المتطلبات اليومية للمواطنين والتخطيط لمستقبلها في القطاعات كافة، مبيناً أن سورية تعرف أين تسير في كل ما يتعلق بمكونات التنمية والدفاع عن السيادة.

وخلال الجلسة أكد نائب وزير الخارجية الدكتور فيصل المقداد أن هناك من حاول أن يضع خططاً لسورية وإعمارها سواء في بيروت والخليج وحتى بروكسل، ولكن «هذا لا يعنينا لأننا لم نكن شركاء في وضعه»، مشيراً إلى أن هناك برامج كتبت عن الإعمار والمساعدات والقروض ولكن الدولة رفضتها لأنها اشترطت شروطاً سياسية.

وأضاف: «من المهم أن يطلع السوريون على برنامج سورية بعد الحرب الذي يوضع بأيادٍ سورية في عمل تشاركي استثنائي، وكل مشروع لا ينتج عن احتياجات وما ينتجه السوريون لا نعترف به كدولة».

أما وزير النفط علي غانم، فقد أكد أن أهم موارد التنمية خلال المرحلة القادمة سيغذيه قطاع النفط والغاز، الذي سيكون خلال مدة ٣ سنوات جاهزاً لتقديم إيرادات كبيرة كما كان في السابق.

وزير الصحة نزار يازجي أكد أن الحكومة تعمل في هذا البرنامج على دراسة جميع الموضوعات حسب أولوياتها والتشريعات بما يتناسب مع حاجة المواطنين، على حين لفت وزير الصناعة معن جذبة إلى أن معالجة آثار الأزمة يأتي انطلاقاً من النهوض بالاقتصاد الوطني والصناعة بشقيها العام والخاص.

مكاشفة صريحة بين وزير الصناعة والصناعيين

جذبة: لجنة لإعادة الصناعيين الذين غادروا البلد وبابي مفتوح لأي اقتراح

| هناء غانم

أفرد الصناعيون ما في جعبتهم من هموم ومشكلات أمام وزير الصناعة محمد معن جذبة، مطالبين بإعادة النظر بالإجراءات التي تقف عائقاً أمام النهوض بالعملية الإنتاجية وحماية المنتج الوطني، إضافة إلى إيجاد حل لمشكلات الجمارك والمالية، معتبرين أنه لا يجوز للضابطة الجمركية أن تتجاوز حدودها مع الصناعيين لأن مكافحة التهريب ليست داخل المصانع.

أبدى وزير الصناعة تقبلاً لجميع الانتقادات والطروحات على قدر من الهدوء والمسؤولية، وجاءت إجاباته مقتضبة، مؤكداً أن جميع طروحات الصناعيين ومطالبهم محقة ولا بد من حلها، وأكد بالقول: «إنني مع الصناعيين بأي مطلب وبابي مفتوح للجميع وهذا ليس شعارات أبداً لأن الصناعي لدنيا هو البوصلة التي يتم العمل من خلالها، لكن البعض للأسف يسيء لاسم الصناعي، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية، فجميعنا شركاء للنهوض بالمنتج الوطني، ودعم مقدرات الدولة».

وأضاف الوزير: إن ما نسعى إليه حكومة ووزارة هو دعم المنتج الوطني من خلال العمل على تحديد الحد الأدنى للمستوردات، ووضع أسعار استرشادية تأشيرية للمواد التي لها مثيل من الإنتاج المحلي، كما تسعى الوزارة إلى إعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية مع الاستمرار بسياسة ترشيد الاستيراد.

والأهم بحسب الوزير أن الحكومة وجهت بتقديم العديد من التسهيلات لتكون ضمانة لعودة الصناعيين إلى وطنهم، وتشغيل خطوط الإنتاج، مؤكداً أهمية نقل الصورة الصحيحة للصناعيين الذين هم خارج القطر، كما أنه طالب بتشكيل لجنة لعودة المهجرين يترأسها رئيس اتحاد غرف الصناعة ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها وغرفة صناعة حمص وغيرهم، ودعا الوزير الصناعيين إلى ضرورة توطين الصناعة وإعادة الألق إلى المنتج الوطني، وفتح آفاق تصديرية له وإحلال بدائل للمستوردات، ولم ينس الوزير في هذا الخضم؛ تحذير الصناعيين من الاستهلاك غير المشروع للكهرباء.

وتعهد الوزير أن يكون هذا العام عام النهوض بالصناعة، وأن إنتاجنا من الغزول سوف يضرب به المثل، مبيناً أن وزارة الصناعة تمثل كل صناعي وكل عامل وكل اقتصادي وكل مواطن يسعى إلى استنهاض الصناعة الوطنية، لافتاً إلى أن رأس المال ليس جباناً كما يقال، فرأس المال وطني، مبيناً أن القطاع العام مخسّر وليس خاسراً، لذلك لابد من تعاون القطاعين العام والخاص للوصول إلى قطاع وطني.

ووصف الوزير التهريب بأنه آفة هدامة للاقتصاد الوطني «لكن للأسف هناك صناعيون يشجعونه، ويساعدون على التهريب، ولا نستطيع أن ننكر أن هناك مخازن ومستودعات مملوءة بالمواد المهربة»، داعياً الصناعيين إلى ضرورة حماية الصناعة الوطنية وأن «نكون مع بعض ضمن حلقة ضد الفساد».

وأكد الوزير جذبة أنه مع دعم صندوق التصدير، لذا تم توجيه كتاب إلى الحكومة لدعم صندوق الصادرات، مشيراً إلى أن القانون رقم ١٥ الصادر عام ٢٠٠٦ يجيز لوزير المالية بعد موافقة رئيس الحكومة؛ إعطاء درجتين إضافيتين للصناعي الذي يشغل عمالة أكبر لديه، ليأخذ دعماً أكبر، ومن لديه صادرات أكثر أيضاً يأخذ دعماً أكبر.

هموم صناعية

تحدث رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي عن أبرز معوقات العمل الصناعي وجذب الاستثمارات من الخارج، مطالباً بالإسراع بتنفيذ توصيات المؤتمر الصناعي الثالث، وخاصة المتعلقة بالقضايا المالية، وأهمها إلغاء الغرامات والرسوم المتراكمة على المنشآت المتضررة أثناء فترة توقفها، إلى جانب إيجاد حل جذري لمشكلة التهريب، وتخفيض كلف الإنتاج عبر تخفيض كلف الإقراض وكلف الطاقة، والعديد من الكلف غير المباشرة.

وشدد على ضرورة تطوير آلية دعم التصدير، وتغيير طريق الدفع وتسريعها، حيث يمكن تغطية ذلك مالياً من صندوق دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات، والإسراع بإطلاق قانون الاستثمار الجديد.

أما رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، فقد أكد ضرورة محاربة التهريب الذي ملأ الأسواق، لأن الحرب الآن هي حرب اقتصادية، مشدداً على ضرورة عدم دخول الجمارك إلى المصانع، لأن مكافحة التهريب لا تكون بالمعامل، لافتاً إلى أن الصناعي يعاني خسائر كبيرة بسبب تذبذب سعر الصرف.

وأشار إلى أن طلبات القروض من المصرف الصناعي خلبية، ونسبة الفائدة مرتفعة، ولا صناعي في سورية أخذ قرضاً بفائدة ٨ بالمئة لأن أقل فائدة ١٢ بالمئة، مؤكداً ضرورة إعفاء الصناعيين من الفوائد والغرامات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستيراد.

تساؤلات صناعية

تساءل صناعيون عن سبب إلزامهم بالاشتراك في السجل التجاري، وطالبوا بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستعملة من الرسوم الجمركية، ودعم وحماية المنتج الوطني، وإعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية ودعم الصادرات.

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو أن المالية تتصرف بطريقة غير لائقة مع الصناعيين، مؤكداً ضرورة توحيد أسعار الكهرباء، وأن تصل الكهرباء ٦ أيام بالأسبوع بحسب الاتفاق، متسائلاً: كيف لنا أن ننافس في ظل ارتفاع كلف التصدير وكلف الإنتاج.

وبخصوص ارتفاع أسعار القطن المحلوج، أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مجد ششمان أن هذا الارتفاع خلق فجوة سعرية، وأنه حتى «نستطيع المنافسة لا بد من تحسين نوعية القطن لحل مشكلة الغزول والمخازين، إضافة إلى غيرها من المشكلات التي وضعت على طاولة الحكومة ولم تحل».

أما عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أيمن مولوي، فقد أعرب عن استيائه من الإجراءات التي تتبعها وزارة المالية بحق أصحاب المعمل عند طلب السجل التجاري، والمماطلة بإعطائه تحت ذرائع غير منطقية، منها المطالبة ببراءة ذمة للعاملين كافة لدى الصناعي.

من جانبه، طالب عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية بمنع استيراد الأقمشة باعتباره ينشط المعامل، وخاصة أن هناك حلقات في القطاع النسيجي متوقفة عن العمل وحلقات شبه متوقفة، وأكد أن عائدات التصدير يجب أن تكون تحت رعاية وزارة الصناعة.

بدوره، لفت عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب رأفت شماع إلى أن الظروف اليوم أصعب، «ولا بد للمعنيين من الإسراع في إعطاء الحلول حتى نحافظ على ما تبقى من الصناعيين، إضافة لذلك لا بد للجميع أن يعلم أن ما ينطبق على الصناعي لا ينطبق على التاجر، ولا بد من تسهيل التشريعات الخاصة بالمناطق الصناعية وتزويدها بالكهرباء على مدار الساعة والأهم معالجة مشكلة انخفاض التوتر التي تشكل هاجساً كبيراً للصناعيين لما لها من خسائر فادحة».

الليرة تتحسن بنسبة ٥,٥٪ أمام الدولار وتوقعات باستقرار السوق

| الوطن

شهدت الليرة السورية تحسناً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركي في السوق السوداء نهاية الأسبوع الماضي، وبحسب صرافين في السوق فإن السعر المتداول فعلياً على أرض الواقع يتراوح بين ٥٠٠ و٥١٠ ليرات سورية للدولار، ووسطياً كان سعر ٥٠٨ ليرات هو الأكثر تداولاً في السوق، أي بانخفاض يزيد على ٥,٥٪، بعد أن تجاوز خلال الأيام القليلة الماضية عتبة ٥٣٥ ليرة سورية ملامساً مستوى ٥٤٠، بفارق نحو ١٠٠ ليرة زيادة على سعر الصرف الرسمي المثبت عملياً بين ٤٣٤ و٤٣٨ ليرة بحسب نشرات مصرف سورية المركزي، وبحسب رأي محللين اقتصاديين فإن ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الأسبوع الماضي غير مبرر.

ويرجّح متابعون لسوق الصرف أن إجراءات مصرف سورية المركزي الجديدة غير المباشرة في التدخل في السوق بدأت تؤتي أُكلها وخاصة تلك المتعلقة بالسحب والإيداع للقطع الأجنبي، وضبط السيولة النقدية في السوق، مع عوامل أخرى أدت إلى تراجع الطلب على الدولار، ومنها أسباب تتعلق بالمضاربة، بعد وصول السعر إلى مستوى مرتفع، وبدء عمليات البيع لجني الأرباح، كما هي العادة في كل مرة يجري فيها تقلبات حادة غير متوقعة في سعر الصرف.

ويتوقع بحسب متعاملين في السوق أن الدولار قد يشهد انخفاضاً خلال الأيام القليلة القادمة وصولاً لحالة توازن بين العرض والطلب، مع الإشارة إلى أن موسم التدفئة والطلب على المحروقات سوف ينخفض بشكل كبير قريباً مع نهاية الموسم الشتوي، وهذا سوف يساهم باستقرار سعر صرف الدولار.

سعد الدين لـ«الوطن»: ٤٠ بالمئة من الفروج المعروض في الأسواق مهرّب

| عبد الهادي شباط

يبدو أن الحضور الواسع للفروج المهرب في الأسواق المحلية لم تعد مشكلاته تقتصر على سلامته ومدى صلاحيته للاستهلاك، بل التسبب بخسارات متكررة للمربين في القطاع العام والخاص.

وفي متابعة للموضوع تواصلت «الوطن» مع رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد الغرف الزراعية نزار سعد الدين الذي بين أنه لا مؤشرات رقمية تفيد بشكل دقيق بحجم تهريب الفروج في الأسواق المحلية، لكن وفق المشاهدات والمتابعة يمكن تقدير حجم المعروض من الفروج المهرب في السوق المحلية بنحو ٤٠ بالمئة، مبيناً أن معظم الفروج المهرب يدخل من الأراضي التركية وأن الاستمرار على هذه الوتيرة من حجم التهريب مضر ومدمر لقطاع الدواجن، موضحاً أن شريحة واسعة من المربين تصل لنحو ٣٠ بالمئة انقطعت عن التربية بسبب منافسة الفروج المهرب وتعرضهم لخسارات متلاحقة وعدم قدرتهم على الاستمرار في تحمل ذلك.

وركز سعد الدين في تصريحه لـ«الوطن» على تقارب تكلفة الإنتاج مع الجانب التركي وخاصة لجهة مدخلات الإنتاج الأساسية وهي المواد العلفية التي تشكل الحيز الأوسع في فاتورة الإنتاج وخاصة مادتي الذرة والصويا، فهي تسعر عالمياً على الدولار، وبالتالي ليس هناك فارق سعري مهم لهذه المواد بين مختلف مناطق التربية.

وهو ما دفعنا للسؤال عن سبب التهريب إذاً، فاعتبر سعد الدين أن هناك عملاً ممنهجاً لتخريب قطاع الدواجن في سورية عبر ضربه من خلال التهريب والتسبب بخسارات للمربين وإخراجهم من العمل وبالتالي ضرب أحد مرتكزات الأمن الغذائي السوري وتخريب الاقتصاد، وأن المربي التركي يستفاد من حجم الدعم الذي يحصل عليه لقاء أي عملية تصدير.

وبالانتقال للجهة المعنية بضبط ظاهرة التهريب ومكافحتها كشف ضابط في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن آلية جديدة وخطة واسعة في التعامل مع قضية تهريب الفروج عبر تحديد معابر التهريب وضبطها والتشدد في التعامل مع أي قضية يتم ضبطها وأنه في هذا الخصوص يتم التدقيق في أي شاحنة تنقل مادة الفروج وخاصة في المناطق النشطة في تهريب هذه المادة، وخاصة محافظة حماة، التي تأتي في مقام متقدم بذلك بحكم جغرافيتها، وحتى الشاحنات التي تنقل صناديق فارغة لنقل الفروج، وهو ما حصل مؤخراً بحلب لدى إيقاف شاحنة تقل صناديق فارغة معدة لنقل الفروج وتتجه من حلب لمدينة حماة حيث تم تنظيم قضية وتغريم مالك الشاحنة بنحو ٢٢ مليون ليرة لعدم حمله أي أوراق أو ما يثبت أنه يعمل على نقل فروج منتج محلياً، على حين اتضح أنه يعمل على نقل الفروج المهرب بين حلب وحماة.

وبين أن لدى دوريات الجمارك التعليمات بضرورة التدقيق والتشدد في التعامل مع أي قضية تهريب للفروج وفق الأنظمة والإجراءات المعمول بها جمركياً خاصة أن هذه المادة تتصل مباشرة بسلامة المستهلك وتضر بقطاع تربية الدواجن، معتبراً أنه في حال النجاح في كبح ظاهرة تهريب الفروج ستظهر نتائج واضحة على تحسن قطاع الدواجن خاصة أن الحكومة تفهمت معظم مشكلات العمل في هذا القطاع، ووفرت مستلزمات الإنتاج الأساسية من مادة علفية ومحروقات وغيرها من التسهيلات الإدارية مثل منح التراخيص والموافقات اللازمة للمداجن وتشكيل مجلس استشاري للدواجن وتخصيص اجتماعات دورية لمتابعة عمل هذا القطاع.

المهربون يخلون مستودعاتهم في حماة تحسباً لحملة الجمارك

«الضابطة الجمركية» لـ«الوطن»: إعادة توزيع النقاط الجمركية والتخفيف من الوجود على الاوتسترادات

| الوطن

كشف مصدر مسؤول في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن مداهمة دوريات الجمارك لعدد من المستودعات في منطقة قمحانة والربيعة في حماة لما تمثله هذه المستودعات من نقاط تغذية لأسواق حماة بالبضائع والمواد المهربة، مبيناً أن العديد من المهربين عمدوا إلى إخلاء المستودعات وترحيل المهربات إلى البيوت المجاورة، وهو مؤشر على أهمية الحملة التي تنفذها الجمارك على مستودعات المهربات، ومتابعة كل معابر ومنافذ التهريب التي تصل منها المهربات نحو الأسواق المحلية، وخاصة في محافظة حماة التي اعتبرها المصدر من أهم مناطق دخول المهربات القادمة من الأراضي التركية وخاصة منطقة سرمدا، بسبب موقعها الجغرافي واتصالها مع المناطق التي في إدلب.

ولفت إلى أنه يتم العمل على تكثيف النقاط الجمركية والتوسع في عمليات المتابعة وجمع المعلومات عن حركة التهريب والمستودعات المستخدمة لتخزين هذه البضاعة، ومتابعة حركة نقلها ليتم ضبطها والتعامل معها وفق الإجراءات الجمركية المعمول بها، مع حالة عامة من التشدد في الإجراءات والمتابعة والتعامل مع كل مظاهر التهريب.

وكشف المصدر المسؤول عن تفعيل العمل بالنطاق الجمركي ضمن المناطق المحررة، وذلك عبر إعادة توزيع وتحريك نقاط العمل الجمركي التي تموضعت خارج هذا النطاق خلال السنوات الماضية بفعل ظروف الحرب، وفي هذا السياق تم نقل وإعادة عدد من المفارز في ريف دمشق أهمها مفرزة يبرود ومفرزة عسال الورد حيث يتم العمل على تأمين مستلزمات العمل لهذه المفارز لمباشرة مهامها ضمن نطاق عملها، وخاصة أن هذه المناطق قريبة من بيئة نشطة لحركة التهريب بسبب القرب من الحدود اللبنانية.

كما بين المصدر أن إدارة الضابطة الجمركة تعمل على التخفيف من كثافة وجود الدوريات الجمركية على الاتوسترادات والطرقات العامة عبر إعادة توزيع هذه الدوريات ضمن مناطق أكثر أهمية وفاعلية تسهم في تنفيذ توجهات الإدارة العامة للجمارك في تضييق الخناق على المهربين عبر متابعة كل المنافذ والمعابر التي تدخل منها البضاعة المهربة وخاصة في المناطق الشمالية وغيرها من المناطق الحدودية.

وبين أنه في هذا الإطار تتم زيادة تفعيل مفارز البروتيكا الموجودة في اللاذقية وطرطوس عبر زيادة الدقة في التعامل مع البيانات والمطابقات التي تجري لهذه البيانات للتأكد من سلامة البيانات المرافقة للبضائع الموردة ومطابقتها لهذه البضائع، موضحاً أن لدى كل مفرزة نحو ٦-٧ عناصر ممن لديهم تأهيل علمي وخبرات خاصة في التعامل مع البيانات الجمركية وخاصة الترجمة ودقة المعرفة في طبيعة البيانات ومنشئها.

وأكد أنه وفقاً للتوجهات الحكومية، يجري العمل على إعادة تقييم العديد من الضابطات والمفارز الجمركية والعناصر والخفراء، وبناء على هذه التقييمات ستجري حركة تنقلات وتغيير ستنال كل من لا يمتلك المؤهلات اللازمة لتنفيذ المهام الجمركية، وأنه سيتم العمل على محاسبة أي حالة خلل أو تجاوز يرتكبها العاملون في القطاع الجمركي، وذلك كله على التوازي مع حركة متابعة التدريب والتأهيل وتنفيذ الخطط التي أقرتها الإدارة العامة في هذه الخصوص لرفع كفاءة العمل وتزويد العناصر بالمهارات والكفاءات التي باتت ضرورية مع التوجهات الحالية لدى الحكومة في التعامل مع ملف المهربات وضبط هذه الظاهرة ومكافحتها، وهو ما يحتاج لخبرات وكفاءات عالية لدى كوادر العمل الجمركي.